ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

التعليل اللغوى في الأفعال المبنية عند الزمخشري

الاستاذ المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة قم ، مدينة قم ، ايران ، الدكتور رسول دهقان ضاد
dehghanzad@yahoo.com
الاستاذ المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة قم ، مدينة قم ، ايران ، الدكتور مهدي مقدسي نيا
طالب الدكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة قم ، مدينة قم ، ايران ، حيدر كاظم دلي
البريد الإلكتروني: haiderdelly@gmail.com
مكان عمله : مدرس في مديرية تربية ذيقار
الجامعة والكلية : جامعة قم، كلية الآداب والعلوم الإنسانية

Linguistic reasoning in constructed verbs according to Al-Zamakhshari

Doctoral student in the Department of Arabic Language and Literature, Qom University, Qom City, Iran, Haider Kazem Deli
Workplace: Teacher in Dhiqar Education Directorate
University and College: Qom University, College of Arts and Humanities

الملخص

يسعى هذا المقال لتبيان وإيضاح أهمية التّعليل اللّغوي عند أحد مشايخ أهل النحو وأئمة الحديث، والتفسير، والبلاغة ألا وهو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري. وقد رافق علم النّحو نشأة العلل الّتي يفسِّر بها النّحاة الظّواهر اللّغوية كلّ على وفق منهجه. والزّمخشري أبرز العلماء الّذين كان لهم نظريّات بارزة في تطوير هذا العلم. فتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الأسرار النّحويّة في النّظريات الّتي دأب الزّمخشري على تفسيرها في الكشف عن غزارة ظاهرة التّعليل ودلالاتها في الأفعال المبنية عند هذا العالم والنحوي الكبير. فتتعرض هذه الدراسة للكشف عن وسائل الزّمخشري في العلل اللغوية حيث يتم فيها عرض اللعل اللغوية الموجودة في الأفعال المبنية ودلالاتها الخاصة في ثلاثة مباحث هي: علة اشتقاق الفعل من المصدر، وعلة بناء الفعل الماضي على الحركة، وعلة بناء الفعل المضارع المتصل بنوني النسوة والتوكيد. واعتمد البحث في دراسة العلل اللغوية في الأفعال المبنية عند الزمخشري، على أمهات المصادر في النحو العربي بشكل عام والبصرية والكوفية بشكل خاص، وتوصلت الدراسة معتمدة على المنهج الوصفي – التحليلي إلى بيان توضيح العلل اللغوية في الأفعال المبنية وتفصيلها من المنظور النحوي الدلالي.

الكلمات المفتاحية: النحو، العلل النحوية، الأفعال المبنية، الدلالة، الزمخشري.

Abstract

This article seeks to clarify and clarify the importance of linguistic reasoning according to one of the sheikhs of grammarians and imams of hadith, interpretation, and rhetoric, namely Abu Al-Qasim Mahmoud bin Omar bin Muhammad bin Omar Al-Khwarizmi Al-Zamakhshari. The science of grammar was accompanied by the emergence of the reasons by which grammarians explain linguistic phenomena, each according to his method. Al-Zamakhshari is the most prominent scientist who had prominent theories in developing this science. This study aims to reveal the grammatical secrets in the theories that Al-Zamakhshari always interpreted in order to reveal the abundance of the phenomenon of reasoning and its implications in the constructed verbs according to this great scholar and grammarian. This study explores Al-Zamakhshari's methods for linguistic causes, as the linguistic causes found in constructed verbs and their special connotations are presented in three sections: the reason for deriving the verb from the infinitive, the reason for building the past tense verb on movement, and the reason for building the present tense verb related to the nouns of feminine and emphasis. The research, in studying the linguistic causes in passive verbs according to Al-Zamakhshari, relied on the main sources in Arabic grammar in general and Basri and Kufic in particular. The study, relying on the descriptive-analytical approach, reached an explanation of the linguistic causes in passive verbs and detailed them from a grammatical-semantic perspective.

Keywords: Grammar, Grammatical Reasons, Built-in verbs, Semantics, Al-Zamakhshari.

المقدمة

إن تبيان وإيضاح أهمية التّعليل اللّغوي في تفسير القواعد والأقيسة له مكانة مرموقة في اللغة بشكل عام وفي النحو بشكل خاص، وقد يراد بالتّعليل تفسير الظّاهرة اللّغوية والنّفوذ إلى ما ورائها وشرح الأسباب الّتي جعلتها على ما هي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الأمر الحقائق اللّغوية، ويصل إلى المحاكمة الذهنية، وفي الاصطلاح (تبيين علة الشيء)، ما يعني القدرة على إظهارها. التعليل ظاهرة قديمة فالإنسان يربط جميع الظواهر بسبب، وقد جرى التعليل في النحو نفس مجرى التعليل في الفقه، وكلاهما أثر لدرس المنطقي، ولأن النحو الغاية منه صون السان من الخطأ، وحفظ القرآن من اللحن، ومما هو معلوم فالحكم على الشيء فرع من حجة، ووجود الشيء مرهون بوجود أسبابه وشروطه، وكل حكم النحو يعتمد على علة تجمع بين المقيس والمقيس عليه(عبد الكريم، ١٩٩٩: ٤٣). وقد رافق علم النّحو نشأة العلل الّتي يفسّر بها النّحاة الظّواهر اللّغوية كلّ على وفق منهجه. والزّمخشري أبرز العلماء الّذين كان لهم نظريّات بارزة في تطوير هذا العلم. فتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الأسرار النّحويّة في النّظريات الّتي دأب الزّمخشري على تفسيرها في الكشف عن غزارة ظاهرة التّعليل ودلالاتها في الأفعال المبنية عند الزّمخشري. فتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن وسائل الزّمخشري في العلل اللغوية حيث يتم فيها عرض اللعل اللغوية الموجودة في الأفعال المبنية ودلالاتها الخاصة. ومن الجدير بالذكر إن كان القياس هو المعول عليه في النّحو العربي، فالعلة هي أحد أركان القياس، والباحث في تراث الزّمخشري اللّغوي يدرك أنّه استعمل أنواعاً مختلفة من العلل ولا سيما العلل اللغوية التي نعالجها في هذه الدارسة. فمن الدّراسات السّابقة عن الزمخشري هي كما يلي: أ. «التوجيه اللغوي والنحوي للقراءات القرآنية في تفسير الزمخشري»، عبد الله سليمان محمد أديب، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٢م. تناول الباحث في هذه الرّسالة التّوجيهات اللّغوية والنّحوية الّتي أوردها الزّمخشري في تفسيره عن النّحاة الذّين سبقوه، وكذلك الآراء النّحوية والتّوجيهات الّتي انفرد بها الزّمخشري عنهم، زيادة على المقارنة بينهما وما هو الرّاجح منها، فبعض التّوجيهات قبلها وأيدها، وبعض التّوجيهات رفضها وأتى بالأكثر توافقاً منها مع القاعدة النّحوية الّتي يشير إليها في تفسير الآيات أو القراءات. ب. «أثر معاني القرآن للفرّاء ومعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج في الكشاف للزمخشري دراسة نحوية»، د. سعدون أحمد علي الربعيُّ، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م. أشار الباحث في هذه الدّراسة إلى الأثر البالغ لهذين العالمين اللّغويين في تفسير الكشاف، وتمثيل هذا الأثر في الأقوال الّتي نقلها الزّمخشري من هذين الكتابين، وما استفاد من أقوالهم في وضع القواعد النّحوية الّتي احتواها كتابه. ج. «أثر معاني القرآن للأخفش الأوسط في الكشاف للزمخشري (دراسة نحوية)»، كواكب محمود حسين، رسالة ماجستير، كلية التربية (ابن رشد) ٢٠٠٤م. درست الباحثة المعاني دراسة تتابعية وصفيّة موازنة من خلال متابعة الأثر النّحوي لِـ (معاني القرآن) للأخفش في (الكشاف) للزمخشري في الآيات الّتي عرض تفسيرها، فما وجد من تطابق بينهما عدت من أثر الأخفش في الزمخشري، وأجريت بعض الموازنات بين (معاني الأخفش) و(معاني الفراء) في تفسير الآية الواحدة، ومن بعد ذلك تتبعت أثر تفسيرهما الآية نفسها لدى الزمخشري في (الكشاف) لتحري الأثر بصورة دقيقة، وأثبتت تأثر الزمخشري بالأخفش.د. «الحمل على المعنى في اللغة العربية»، علي عبد الله حسين العنبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ٢٠١١م. يقوم هذا البحث على تحليل توجيهات الخليل للتراكيب القرآنيّة في اللّغة العربيّة بالاعتماد على ظاهرة الحمل على المعنى؛ والتعُّرف إلى هذه العلة (الحمل على المعنى) وموقعها بين العلل النّحوية، وبيان أثرها في دلالة التركيب وتأويل الخليل لها

منطلقًا من تأويلات غيره من النّحاة، الّذين كان الزّمخشري واحدًا منهم، ولذا عدنا إليه. هـ. «التّعليل اللّغوي في كتاب (معاني القرآن) للأخفش الأوسط»، مروة عني تريجي، رسالة ماجستير، كلية التّربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، ٢٠١٥م.

١. علة اشتقاق الفعل من المصدرالاشتقاق من الشق وهو أخذ الشيء من الشيء أو أخذ شقه؛ أي نصفه، واشتقاق الكلام الأخذ فيه يميناً وشمالاً، واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه. ويقال شقق الكلام إذا أخرجه أحسن مخرج(ابن منظور، ٢٠١٥: ١٥٦). وفي الاصطلاح له تعاريف متعددة لا تبتعد كثيراً عن المعنى اللغوي ومن أكثرها أنه: "نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا، ومغايرته في الصيغة"(السيرافي، ١٩٦٦: ٢٦). إن الحديث عن علة اشتقاق الفعل من المصدر هو حديث قديم جديد عن خلاف بين المدرستين الكوفية والبصرية، فقد ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل نحو (ضرب ضرباً، وقام قياماً). وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرعٌ عليه(السيوطي، ١٩٨٨: ٢٩)، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا إن المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح الفعل ويعتلّ لاعتلاله، إلا ترى أنك تقول (قاوم قواماً) فيصح المصدر لصحة الفعل، وتقول (قام قياماً) فيعتل لاعتلاله؟ فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه"(ابن الأنباري، ١٩٦٧: ٣٧٤). ومنهم من تمسك بأن قال: "الدليل على أن المصدر فرع عليه في كون الفعل يعمل في المصدر، إلا ترى أنك تقول (ضربت ضرباً) فتنصب ضرباً بضربة، فوجب أن يكون فرعاً على الفعل"(الزبيدي، ١٩٩٧: ٢٧). ومنهم من تمسك بأن قال: "الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل، ولا شك أن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد، فدل على أن الفعل أصل، والمصدر فرع"(صالح، ٢٠٠١: ٣٨٨). والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالاً ولا مصادر لها، خصوصاً على أصلكم، وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا، فلو لم يكن المصدر فرعاً لا أصلاً لما خلا عن هذه الأفعال؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل(ابن جني، ٢٠٦: ٢٣٧). ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر فرعٌ على الفعل أن المصدر لا يصور معناه ما لم يكن فعل فاعل، والفاعل وضع له فَعَل ويفعل؛ فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر(نحله، ١٩٨٧: ٣٠). قالوا: ولا يجوز أن يقال: إن المصدر إنما سُمي مصدراً لصدور الفعل عنه كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدرٌ لصدوره عنه، لأنا نقول: لا نسلم؛ بل سُمي مصدراً لأنه مصدور عن الفعل، كما قالوا (مركب فاره، ومشرب عذب)، أي: مركوب فاره، ومشروب عذب، والمراد به المفعول، لا الموضع فلا تمسك لكم بتسميته مصدرا(السيوطي، ١٩٨٨: ١٥٤). وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: "الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل"(صالح، ٢٠٠١: ١٢٣).ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين: الحدث، والزمان المُحصل، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل (السيرافي، ١٩٦٦: ١٩)ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد نحو الضرب والقتل، والفعل له أمثلة مختلفة، كما أن الذهب نوع واحد وما يوجد منه أنواع مختلفة. ومنهم من تمسك بان قال: "الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل عليه الفعل، إلا ترى أن (ضرب) يدل على ما يدل عليه الضرب، والضرب لا يدل على ما يدل عليه (ضرب)، وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل والفعل فرع، لأن الفرع لابد أن يكون فيه الأصل، وصار هذا كما تقول في الأنية، وكما أن الأنية المصوغة من الفضة فرعٌ عليها ومأخوذة منها فكذلك هاهنا: الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه (سيبويه، ٢٠١١: ١٢١).

١-١. الجواب عن كلمات الكوفيين

أما قولهم: إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، قلنا: الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه: **الوجه الأول:** إن المصدر الذي لا علة فيه ولا زيادة لا يأتي إلا صحيحاً نحو (ضربته ضرباً) وما أشبه ذلك، وإنما يأتي معتلاً ما كانت فيه الزيادة، والكلام إنما وقع في أصول المصادر لا في فروعها. **الثاني:** أنا نقول إنما صح لصحته واعتل لاعتلاله طلباً للتشاكل، وذلك لا يدل على الأصالة والفرعية، وصار هذا كما قالوا (يعد) والأصل فيه (يوعد)، فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وقالوا (أعد، ونعد، وتعد) والأصل فيها (أوعد ونوعد وتوعد)، فحذفوا الواو. وإن لم تقع بين ياء وكسرة. حملاً على (يعد)، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من (بعد)، وكذلك قالوا (أكرم) والأصل فيه (أأكرم) فحذفوا إحدى الهمزتين استثقالاً لاجتماعهما، وقالوا (نكرم، وتكرم، ويكرم) والأصل فيها (نكرم، وتكرم، ويكرم) كما قال الشاعر: **فإنه أهل لأن يكرما**. فحذفوا الهمزة. وإن لم يجتمع فيها همزتان حملا على (أكرم)، ليجري الباب على سنن واحد، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من (أكرم)، فكذلك هاهنا (السيرافي، ١٩٦٦: ٢٨). **والثالث:** أن نقول يجوز أن يكون المصدر أصلاً ويحمل على الفعل الذي هو فرع، كما بنينا المضارع في فعل جماعة النسوة نحو (يضربن) حملاً على (ضربن)؛ وهو فرع؛ لأن الفعل المستقبل قبل الماضي، وكما قال الفراء: إنما بني الفعل الماضي على الفتح في فعل الواحد لأنه يفتح في الاثنين، ولا شك أن الواحد أصل الاثنين؛ فإذا جاز لكم ان تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع هاهنا (ابن الأنباري، ١٩٦٧: ٥٦)وأما قولهم:

إن الفعل يعمل في المصدر فيجب أن يكون أصلاً، قلنا: كونه عاملاً فيه لا يدل على أنه أصل له، وذلك من وجهين: **أحدهما:** أننا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء؛ ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلاً للأسماء، فكذلك هاهنا(السيوطي، ١٩٨٨: ١٤١). **والثاني:** أن معنى قولنا (ضرب ضربا) أي أوقع ضرباً كقولك (ضرب زيداً) في كونهما مفعولين، وإذا كان المعنى أوقع ضرباً، فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه مقصودة إليه، ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال (اضرب) وما أشبه ذلك، فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل (ابن الوراق، ١٩٩٩: ١٢١). وأما قولهم: إن المصدر يذكر تأكيداً للفعل، ورتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد، قلنا: وهذا أيضاً لا يدل على الأصالة والفرعية، إلا ترى أنك إذا قلت (جاءني زيدٌ زيدٌ، ومررت بزيدٍ زيدٍ)، فإن زيداً الثاني يكون توكيداً للأول في هذه المواضع كلها، وليس مشتقاً من الأول ولا فرعاً عليه، فكذلك هاهنا (السيرافي، ٢٠٠٨: ١٤). وأما قولهم إنا نجد أفعالاً ولا مصادر لها، قلنا خلو تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلاً وأن الفعل فرع عليه؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ولا الفرعُ عن كونه فرعاً، إلا ترى أنهم قالوا (طيرٌ عبابيد) أي متفرقة، فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلاً للجميع. وكذلك أيضاً قالوا (طيراً أبابيل) قال الله تعالى (وأرسل عليهم طيراً أبابيل) أي جماعات في تفرقة، وهو جمع لا واحد له في قول الأكثرين، وزعم بعضهم أن واحده إبيل، وكلاهما مخالف لقول الأكثرين، والظاهر أنهم جعلوا واحده إبولاً وإبيلاً قياساً وحملاً، لا استعمالاً ونقلاً، والخلاف إنما وقع في استعمالهم لا في قياس كلامهم. ثم نقول: ما ذكرتموه معارض بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها نحو (ويله، وويحه، ووبيهه، ويسه، وأهلاً، وسهلاً، ومرحباً، وسقياً، ورعياً، وأفةً، وتفة، وتعساً، ونكساً، وبؤساً، وبعداً، وسحقاً، وجوعاً، ونوعاً، وجدعاً، وعقراً وخيبة، ودفراً، وتباً، وبهراً(ابن الأنباري، ١٩٦٧: ٧٨)قال ابن ميادة:

تفاقد قومي إذ يبيعون مهجتي بجارية بهرا لهم بعدها بهرا

فإن هذه كلها مصادر لم تُستعمل أفعالها، فإن زعمتم أن مم ذكرتموه من خلو الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلاً لكون الفعل أصلاً فليس بأولى مما ذكرناه من خلو المصدر عن الفعل في كون المصدر أصلاً، فتتحقق المعارضة فيسقط الاستدلال (ابن الأنباري، ١٩٦٧: ٨٠). وأما قولهم إن المصدر لا يتصور ما لم يكن فعل فاعل، والفاعل وضع له فعل ويفعل؛ قلنا: هذا باطل، لأن الفعل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر نحو الضرب والقتل، وما نسميه فعلاً من فعل ويفعل إنما هو اخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان معين، ومن المحال الإخبار بوقوع شيء قبل تسميته. لأنه لو جاز ان يقال (ضرب زيد) قبل ان يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك (أخبرك بما لا تعرف) وذلك محال. والذي يدل على صحة ما ذكرناه تسميته مصدراً. قولهم: إن المراد به المفعول، لا الموضع، كقولهم: مركب فاره ومشرب عذب، أي مركوب فاره ومشروب عذب، قلنا: هذا باطل من وجهين: **أحدهما:** أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضوع لا للمفعول فوجب حمله عليه. **والثاني:** إن قولهم: (مركب فاره، ومشرب عذب) يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب وموضع الشرب، ونسب إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة، كما يقال (جرى النهر) والنهر لا يجري، وإنما يجري الماء فيه، قال الله تعالى **(تجري من تحتها الأنهار)** فأضاف الفعل إليها وإن كان الماء هو الذي يجري فيها لما بينا من المجاورة، ومنه قولهم (بلد آمن، ومكان آمن) فأضافوا الأمن إليه مجازاً، لأنه يكون فيه، قال الله تعالى **(وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمناً)** وقال تعالى **(أو لم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً)**، فأضاف الأمن إليه لأنه يكون فيه، ومنه قوله تعالى **(بل مكرُ الليل والنهار)** فأضاف المكر إلى الليل والنهار لأنه يقع فيهما، ومنه قولهم (ليلٌ نائم) فأضافوا النوم إلى الليل لكونه فيه.أما قولهم بوجود أفعال لا مصادر لها من استعمال المصدر، فيخرج بذلك الفرع والفعل فرع عليه لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ولا يخرج الأصل بذلك كونه أصلاً، ولا الفرع عن فرع، نحو قولهم: (طير عبابيد) أي متفرقة، فاستعملوا لفظ طير عبابيد أي متفرقة، الذي هو الأصل ولمخرج بذلك الواحد أن يكون أصلاً. وقد استشكل المازري في شرح البرهان حقيقة الخلاف في هذه المسألة وقال: إن أريد بذلك أن أحدهما حقيقة والآخر مجاز، فالحقيقة أصل للمجاز، فهذا لا يقوله أحد، فلا خلاف إذا قلنا: قام زيد قياماً، فإن قولنا: "قام" لفظة من الحقائق لا تجوز فيها، وقولنا "قياماً" لفظة من الحقائق لا تجوز فيها أيضاً، فقد وضح بطلان صرف الأصلية والفرعية إلى هذا الوجه، وإن أرادوا بقولهم هذا أصل وهذا فرع أن اللفظين حقيقتان (السيوطي، ١٩٨٨: ١٨٧) ولكن النطق بهذه سبق، فهذا غيب لا يعلمه إلا الله والبحث عنه عي لا يجدي ولا فائدة فيه، وأي فائدة في السؤال عن تسمية الحائط والجدار أي اللفظين نطق به أولا؟. والتعرض للفرع والأصل، وأما الفرع والأصل فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهية والأصل ها هنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعاً أولياً، والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل والمثال في ذلك (الضرب) مثلاً فانه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة (ضرباً)، ولا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك. فأما: ضرب يضرب وضارب، ففيها حروف الأصل وهي الضاد والراء والباء وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر وإذا تقرر

هذا المعنى جئنا إلى مسألة الخلاف وقد نص سيبويه على اشتقاق الفعل من المصدر وهو قوله في الباب (الأول): أما الأفعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما (مضى ولما هو كائن لم ينقطع ولما سيكون وأخذت: بمعنى اشتقت وأحداث الأسماء: ما كان منها عبارة عن الحدث وهو المصدر والدليل على أن الفعل مشتق من المصدر طرق منها وجود حد الاشتقاق في الفعل. وذلك أن الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقاً وفرعاً على المصدر كلفظ (ضارب ومضروب)، وتحقيق هذه الطريقة أن الاشتقاق يراد لتكثير المعاني، وهذا المعنى لا يتحقق إلا في الفرع الذي هو الفعل وذلك أن المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط، ولا يدل على الزمان بلفظه والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على أكثر مما يدل (عليه) المفرد ولا تركيب إلا بعد الأفراد، كما أنه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص إلا بعد الدلالة على الحدث وحده. وقد مثل ذلك بالنقرة من الفضة. فإنها كالمادة المجردة عن الصورة. فالفضة من حيث هي فضة لا صورة لها (قدارة، ١٩٨٩: ٤٨)فإذا صيغ منها خاتم أو مرآة أو قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة، فهي فرع عن المادة المجردة. كذلك الفعل. هو دليل الحدث وغيره. والمصدر دليل الحدث وحده. فبهذا يتحقق كون الفعل فرعاً لهذا الأصل: طريقة أخرى هي أن تقول: الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر. تدل تلك الزيادة على معان زائدة على معنى المصدر فكان مشتقاً من المصدر كاسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان كضارب ومضروب وبيانه إنك تقول في الفعل: ضرب فتحرك الراء فيختلف معنى المصدر. ثم تقول: سيضرب، فتدل هذه الصيغة على معنى آخر. ثم تقول: اضرب وتضرب ونضرب فتأتي بهذه الزوائد على حروف الأصل وهي: الضاد والراء والباء مع وجودها في تلك الأمثلة ومعلوم ان ما لا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة: طريقة أخرى وهي أن المصدر كان مشتقاً من الفعل وذلك نقص المعاني الأول وذلك يخل بالأصول بيانه أن لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة ومعان زائدة وهي دلالته على الزمان المخصوص وعلى الفاعل الواحد والجماعة والمؤنث والحاضر والغائب. والمصدر يذهب ذلك كله إلا الدلالة على الحدث وهذا نقض للأوضاع الأول الاشتقاق ينبغي أن يفيد تشييد الأصول وتوسعة المعاني وهذا عكس اشتقاق المصدر من الفعل: واحتج الآخرون من ثلاثة أوجه **أحدها:** أن المصدر (مفعل) وبابه أن يكون صادراً عن غيره فأما أن يصدر عنه غيره فكذا **والثاني:** أن المصدر يعتل باعتلال الفعل والاعتلال حكم تسبقه علته فإذا كان الاعتلال في الفعل أو لا وجب أن يكون أصلاً ومثال ذلك قولك: صام صياماً وقام قياماً فالواو في (قام) أصل (اعتلت في الفعل فاعتلت في القيام) (سيبويه، ٢٠١١: ٨٦). وأنت لا تقول: اعتل (قام) لاعتلال (القيام والوجه **الثالث:** أن الفعل يعمل في المصدر كقولك: ضربته (ضرباً) منصوب بضرب. والعامل مؤثر فيه والقوة تجعل القوي أصلاً لغيره: والجواب أما **الوجه الأول:** فليس بشيء وذلك أن المصدر مشتق من: صدرت عن الشيء إذا وليته صدرك وجعلته وراءك ومن ذلك قولهم: المورد والمصدر يشار به إلى الماء الذي ترد عليه الإبل ثم تصدر عنه ولا معنى لهذا، إلا أن الإبل تتولى عن الماء وتصرف عنه صدورها فيقال : قد صدرت عن الماء وقد شاع في الكلام قول القائل: فلان موفق فيما يورد ويصدر وفي موارده ومصادره وكل ذلك بالمعنى الذي ذكرناه وبهذا يتحقق كون الفعل مشتقاً من المصدر لأنه بمنزلة المكان الذي يصدر عنه **أما الوجه الثاني** (السيوطي، ١٩٨٨: ٧٥):فغير دال على دعواهم، وذلك أن الاعتلال شيء يوجبه التصريف وثقل الحروف وباب ذلك الأفعال، لأن صيغها تختلف لاختلاف معانيها ف (قام) مثلاً أصله (قوم) فأبدلت الواو ألفاً لتحركها فإذا ذكرت المصدر (من ذلك) كانت العلة الموجبة للتغيير قائمة في المصدر وهو الثقل وجواب آخر وهو أن المصدر الأصلي هو (قوم) كقولك: صور ثم اشتققت منه فعلاً وأعللته لما ذكرنا فعدلت عن قوم إلى (قياماً) لتناسب بين اللفظين للمعنيين المشتركين في الأصل يدل على ذلك أن المصدر قد يأتي صحيحاً غير معتل، والفعل يجب فيه الاعتلال مثل: الصوم. والقوم والبيع. والقاعدة هذه إن تمت بالنسبة إلى بعض أمثلة المصادر وأفعالها كضرب وضرب، فإنها لا تتم في مثل:قام وقيام واستخرج واستخراج وكتب وكتابة، فان زيادة الحروف هنا في جانب المصدر وأما المعنى وهو (الحدث) فهو موجود في المصادر والفعل كما ذهبوا إليه، غير أن الزمن الذي ينفرد به الفعل كما يدعون إلا التدلل عليه بصيغة الفعل إلا في حال خاصة، وإنما يستفاد من القرائن والسياق، وهما القرائن والسياق.. يفيدان إضافة الزمن إلى المصدر أيضاً، فمثل قوله تعالى : **(يا أيها الذين آمنوا)** لا الفعل على زمان، وكذلك قوله تعالى (أقيموا اعني دلالة – الصلاة)، وإنما هما للوصف والتشريع ومثل قولنا: (كتابتك تشبه كتابتي) فيه إضافة الزمان الماضي إلى المصدر، لأنه أورد في سياق اخبار عن كتابة وقعت فيما مضى، ولذا كان موضوعا للتشبيه (الطويل، ١٩٩٠: ١٤١)، أمثلة على أن القضية ليست قضية استنتاج من وضعناها أمامنا، وإنما هي قضية استقراء تاريخ الكلمة استقراء تاما يوقفنا على الأصل، والملاحظ هنا أن الطابع العام لمنهج الاستدلال البصري في هذه المسألة هو المنهج الكلامي، ويعود ذلك إلى تأثرهم الكبير بالمنطق اليوناني ومناهجه في حتى سموا: (أهل المنطق) (الياقوت، ١٩٨٥: ٨٧)، مضافاً للمنهج البصري العام للعلماء وربما كان البصريين المتأخرين عن الطبقات النحوية البصرية الأولى، أثر كبير في صوغ هذه الأدلة صوغاً فلسفياً وعرضها في إطار كلامي، فقد كان أبو إسحاق الزجاجي (٣٣٧ هـ –٣١٦

هـ) (السيوطي، ١٩٨٨: ١٢٥) من علماء القرن الرابع الهجري أو ممن أدركه، وهو أعني القرن الرابع معروف بغلبة المنهج الكلامي على دراساته وأبحاثه.

٢. **علة بناء الفعل** الماضي على الحركةلقد درج النحاة على تعريف البناء بقولهم هو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من الحركة أو السكون لا تحيد عنه، مهما كان موقعها من التركيب، ومهما كان العامل النحوي قبلها، فعلى سبيل المثال: كلمة (هؤلاء)، نقول: جاء هؤلاء الجنود الشرفاء، إن هؤلاء الجنود مقاومون، لقيتُ الجنود لقاءً حاراً. في الجملة الأولى وقعت (هؤلاء) فاعلاً وسُبقت بعامل رفع هو فعل جاء، ومع ذلك لم تُرفع، بل بقيت حركتها ثابتة وهي الكسرة، وفي الجملة الثانية وقعت (هؤلاء) تحت سلطة عامل النصب (إنّ)، وفي الجملة الثالثة وقعت مفعولاً به ومع ذلك لم تنصب في كليهما بل حافظت على حركتها؛ وسبب ذلك أنها حركة بناء لا حركة إعراب. قال ابن هشام في قطر الندى:

وإن أردت قسمة الأفعال لينجلي عنك صدا الأشكال

فهي ثلاث ليس لها رابع ماض وفعل الأمر والمضارع

ومن هذا المنطلق سنحاول تبين علة بناء الفعل الماضي على الحركة.

٢-١. علة بناء الفعل الماضي على السكون وذكر الشراح أن الأصل في البناء السكون لأنه أخف من الحركة ولا يحرك المبني إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين، وقد تكون الحركة فتحة كأين وقام، وقد تكون كسرة كأمس وجير، وباء الجر ولامه، وقد تكون ضمة كحيث، وفي الحرف كمنذ على لغة من جز بها. وتنبه بعض الشراح على اختلاف علامات البناء وراحوا يعللون لكل علامة منها. وتنوعت العلل بين صوتية أو صرفية أو نحوية. فذكر المرادي: لتخصيص المبني ببعض الحركات أسباب، فأسباب الفتحة ستة، الأول: مجرد طلب التخفيف نحو (أين) (الأنباري، ٢٠٠٣: ١١١)، الثاني: شبه محلها (بما اكتنف) هاء التأنيث نحو بعليك، الثالث: مجاورة الألف نحو (أيان)، الرابع: كونها حركة الأصل نحو: يا مضار ترخيم مضار اسم مفعول، الخامس: الفرق بين معنى أداة واحدة نحو يا لزيد لعمرو، السادس: الاتباع وأسباب الكسرة، سبعة: الأول: التقاء الساكنين نحو (أمي). الثاني: مجانسة العمل نحو (باء) الجر ولامه، الثالث: الحمل على التقابل نحو لام الأمر، فإنها كسرت حملاً على لام الجر لأنها في الأفعال نظيرتها في الأسماء. الرابع: الأشعار بالتأنيث نحو (أنت)، الخامس: كونها حركة الأصل نحو (يا مضار) ترخيم اسم الفاعل، السادس: الفرق بين أداتين نحو لام الجر، كسرت فرقاً بينها وبين لام الابتداء نحو لموسى عبده، السابع: الاتباع(الأنباري، ٢٠٠٣: ١١٢)، ويلحظ على المرادي هنا: أنه ذهب إلى استعمال لفظة (أسباب) للتعبير عن العلة، فضلاً عن ذكره عللاً متعددة كعلة الشبه والأشعار والاتباع والتقاء الساكنين والمجاورة والمجانسة وغيرها، وقد توزعت هذه العلل بين علل صوتية وصرفية ونحوية، كما أسلفنا مما يؤكد سعة اطلاعه وتنوع ذوقه في التعليل ثم أنه بذكره لهذه العلل جميعاً يؤكد شدة عنايته بالعلة والتعليل من خلال تعدد العلل للحكم الواحد. وذكر النحاة جانباً من هذه العلل التي نص عليها المرادي. وعللوا بناء الفعل الماضي على السكون في حالة اتصاله بأحد ضمائر الرفع المتحركة التالية: إذا اتصل به تاء المتكلم، مثل: قال حافظ إبراهيم على لسان اللغة العربية: وسعت كتاب الله لفظاً وغاية/ وما ضقت عن أي به وعظات. وسعت: وسع فعل ماض مبني عل السكون لاتصاله بالتاء المتحركة. التاء: ضمير المتكلم مبني على الضم، في محل رفع فاعل. وإذا اتصلت به تاء المخاطب، مثل: ورد في القرآن ﴿**أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى * عَبْدًا إِذَا صَلَّى**﴾ (الشافعي، ٢٠٠٤: ٨٩)، أرأيت: الهمزة: حرف استفهام مبني على الفتح رأي: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء المخاطب. التاء: ضمير المخاطب مبني على الفتح في محل رفع فاعل. إذا اتصلت به تاء المخاطبة، مثل وذهبتِ خلف النهر تقبلين الثرى، ذهبت: ذهب: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء المخاطبة التاء: ضمير المخاطبة مبني على الكسرة في محل رفع فاعل. إذا اتصلت به نون النسوة، مثل: ورد في القرآن ﴿**فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ**﴾ قطعن: قطع: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة النون: نون النسوة ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل (المصدر السابق، ٩٥). إذا اتصل به (نا) المتكلمين الدالة على من فعل الفعل كقول القرآن ﴿**فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ**﴾ أرسلنا: أرسل: فعل ماض مبني عل السكون لاتصاله بضمير المتكلمين. النا: ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل. ويبنى على السكون إن اتصل به ضمير رفع متحرك، كراهية اجتماع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة، نحو: كتبت وكنت وكتين وكتا.. كلمتي، وذلك لأن الفعل والفاعل المضمر المتصل كالشيء الواحد، وإن كان، لأن الضمير المتصل بفعله يحسب كالجزء منه. وأما نحو: أكرمت واستخرجت، مما لا توالي فيه أربع حركات، إن بني على الفتح مع الرفع المتحرك وفقد حمل في بناته على السكون على ما توالي فيه الحركات الأربع، لتكون قاعدة بناء الماضي مطردة، وإذا اتصل الفعل المعتل الآخر بالألف، بضمير رفع متحرك، قلت ألفه ياء، إن كانت رابعة فصاعداً، أو كانت ثالثة أصلها الياء. نحو: أعطيت واستحيت وانيت. فإن كانت ثالثة أصلها الواو رفت إليها، نحو: "علوت وسموت" فإن كان معتل الآخر بالواو أو الياء، بقي على حاله، نحو: اضطررت ورضيت(يعقوب، ٢٠٠٤: ١٢).جاء في القرآن عن المنافقين: {**رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الخوالف وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لا يَفْقَهُونَ**}. وجاء في القرآن عن سليمان وجنوده: {**حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِ النَّمْلِ**}. إذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك بني على السكون مثل غيره تقول: "الزميلات الفاضلات أصغَيْنَ إلى صوت الفضيلة ولبَّيْنَ داعِيَ الأخلاق وسمَوْنَ بأنفسهن عن الشبهات".وخلاصة الموضوع في بناء الفعل الماضي تتلخص في الآتي: ١/ الفعل الصحيح الآخر يبنى على الفتح أصلاً، ويبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة وعلى السكون إذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك. ٢/ الفعل المعتل الآخر، مثل السابق تمامًا إلا في حالتين: أ / إذا كان معتلاً بالألف بني على الفتح المقدر على الألف. ب / إذا اتصلت به واو الجماعة حذف منه حرف العلة، وبني على الضم المقدر على هذا الحرف المحذوف. ومما استشهد به الزمخشري من الآيات القرآنية في على بناء الفعل الماضي على السكون قوله تعالى: (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوحَيْنَا إِلىٰ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هٰذَا لَسَاحِرٌ مُبِينٌ) (سورة يونس :٢)فتم بناء أوحينا على السكون لان قبلها أن: (الزمخشري، ٢٠٠٤، ٤١) (وَإِذَا مَسَّ الإنسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أو قَاعِدًا أو قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَنْ لَمْ يَدْعُنَا إِلىٰ ضُرٍّ مَسَّهُ كَذٰلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (سورة يونس :١٢). (ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا) (سورة الإسراء :٦). (قَالَ أَرَأَيْتَكَ هٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إلا قَلِيلًا (سورة الإسراء :٦٢). (إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ

رِيحًا صَرْصَرًا فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُسْتَمِرٍّ (القمر :١٩). (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَآمَنَ واسْتَكْبَرْتُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (سورة إلاحقاف :١٠) فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ والأرض وَمَا كَانُوا مُنْظَرِينَ (سورة الدخان:١٢). والملاحظ هنا أن الزمخشري كثير الاستشهاد بالقرآن للتأكيد على حججه النحوية.

٢-٢. علة بناء الفعل الماضي على الفتح البناء على الفتح في الأفعال الماضية نحو (قام وأكرم وانطلق واستخرج) قلت حروف الكلمة أو كثرت. وقد أكد ذلك المرادي معللاً لبناء الفعل على الفتح بقوله: "وأما الماضي، فبني على الفتح ما لم يتصل به ضمير مرفوع لمتكلم أو مخاطب أو جمع مؤنث (غائباً) فيسكن آخره، فإن اتصل واو جمع ضم آخره، وإنما بني على الحركة لتشبهه بالمعرب، أعني المضارع في وقوعه صفة وصلة وشرطاً وحالاً، ونحو ذلك، فكان له بذلك مزية على الأمر وإنما خص بالفتحة طلباً للخفة (المرادي، ٢٠٠١: ١٧). فإن المرادي علل لبناء الماضي على حركة لأنه أشبه المضارع في وقوعه صفة وصلة وشرطاً وحالاً فتميز بهذه الحركة عن فعل الأمر الذي لازم البناء على السكون، وإنما كذلك عن المضارع إذ هو لم يعرب كما أعرب المضارع. ثم إنه علل لتلك الحركة بالفتح طلباً للخفة لأن الفتحة أخف الحركات، يقول السيرافي: «رأينا الأفعال قد ترتبت ثلاث مراتب: أولها: المضارع المستحق الإعراب وقد أعرب، وآخرها فعل الأمر الذي لم يضارع الاسم البتة، فبقي على سكونه، وتوسط الماضي فتقص عن المضارع، وزاد على فعل الأمر بما فيه من المضارعة فلم يكن كفعل الأمر، ولم يعرب كالمضارع، وبني على حركة لما أن المتحرك أمكن من الساكن، وكانت فتحة لما إنها أخف الحركات (الزمخشري، ٢٠٠٣: ٣٢)». وعند تتبع علة بناء الفعل الماضي على الفتح نجد أوائل النحاة نصوا عليها كسيبويه والمبرد. يقول ابن السراج: «علة بناء الفعل الماضي على الحركة لمضارعته الفعل المضارع في بعض المواقع، فإذا قلت: إن قام قمت، فوقع في موقع: إن يقم، وكذلك مررت برجل ضرب كما تقول مررت برجل يضرب فبني الفعل الماضي على الحركة مثلما بني (أول وعل) في بابه على الحركة». وقد اعتمد أغلب النجاة هذه العلة متابعين من تقدمهم وخالف الفراء إجماع النحاة فجعل علة بنائه على الفتح لأنه تلحق به ألف الاثنين، وهذه تستوجب الفتح.الحال الثانية: أنه يبنى على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، هي التي عناها بقوله: ما لم يتصل به واو جمع فيضم، إذا: يبنى على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، ضمير: هذا احترازا من الاسم الظاهر: ضرب زيد، فإنه يكون مبنيا على الفتح، ضمير رفع: احترازا من ضمير نصب، نحو: أكرمنا، فهو مبني على الفتح على الأصل، وبالمتحرك احترازا عن الساكن، ما عدى الواو: ضربنا، إذا: ضمير رفع متحرك، خرج بالضمير الاسم الظاهر، وبالمتحرك الساكن، ما عدى الواو نحو: ضربا.. هذا ضمير ساكن الألف، أليس كذلك؟ يكون مبنيا معه على الفتح.في قوله تعالى من سورة المائدة **فإن عثر على أنهما استحقا إثما فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدينا إنا إذا لمن الظالمين**. المائدة، آية (١٠٧)، فكان نقد ابي السعود له بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول، اذ رجح بناءه للمجهول، فقال: (وقرئ على البناء للمفعول، وهو الأظهر، أي من الذين استحق عليهم الإثم، أي جني عليهم، وهم أهل الميت وعشيرته فالأوليان مرفوع على انه خبر لمبتدأ محذوف، كأنه قيل: ومن هما؟ فقيل الأوليان، أو بدل من الضمير في (يقومان)، أو من (آخرين)، وقد جوز ارتفاعه استحق على حذف المضاف، أي استحق عليهم انتداب الأولين منهم للشهادة) (المرادي، ٢٠٠١، ٣٠). نعم؛ فقد رأى اصحاب كتب القراءات أن قراءة حفص وحده بفتح التاء، أي بالبناء للمعلوم، أما الباقون كابن كثير ونافع وابي عمرو وابن عامر والكسائي، فقرؤها بضم التاء (استحق) بالبناء للمفعول.ويتضح أن الإعراب أصل في الأسماء، وما بني منها فلعلة، وأن البناء أصل في الأفعال، وما أعرب منها فلعلة، فبني الماضي على أصل الأفعال، وتسمى هذه العلة عند النحاة بـ " علة الأصل ". وتبع هذه العلة شراح التسهيل جميعهم. ولتحليل علة الشراح فإنما جعل الأصل في الإعراب للأسماء والأصل في البناء للأفعال؛ لأن الأسماء تدل على معان مختلفة بصيغة واحدة، فاحتاجت إلى الإعراب للتمييز بين هذه المعاني، أما الأفعال فإنها تدل على المعاني المختلفة بصيغ مختلفة، فأغنى اختلاف صيغها عن إعرابها، فلذلك لم تحتج إلى الإعراب. وقال أبو حيان: "وبني الماضي على حركة؛ لشبهه بالمضارع في وقوعه صفة، وصلة، وحالاً، وشرطاً، ومسئداً" (المصدر السابق، ٨٥). وتفسير هذه العلة أن الأصل في البناء أن يكون على السكون، لكن الفعل الماضي بني على حركة لعلة؛ وهي أنه يقع موقع الفعل المضارع في مواضع، منها: أنه يقع صفة نحو: مررت برجل قام، ويقوم، وصلة نحو: "مررت بالذي قام، وبالذي يقوم"، وخبرا نحو: "زيد قام، ويقوم"، وشرطاً وجزاء نحو: "إن قام قمت، وإن تقم أقم"، ويبدو أن علة الشراح مستنبطة من تعليل سيبويه الذي ذكر أن سبب بناء الفعل الماضي على حركة هو وقوعه موقع الفعل المضارع في تلك المواضع، وسار على هذه العلة جمع من النحاة. فقد أوضح المبرد هذه العلة بقوله: "وكان حق كل مبني أن يسكن آخره، فحرك آخر هذا لمضارعته المعربة؛ وذلك أنه ينعت به كما ينعت بها، تقول: "جاءني رجل ضربنا" كما تقول: "هذا رجل يضربنا" وتقع موقع المضارعة في الجزاء في قولك: "إن فعلت فعلت" فالمعنى: إن تفعل أفعل.

وإنما لم يبن الفعل الماضي على السكون؛ لأن البناء على السكون إنما يكون فيما لا أصل له في الإعراب، ولا في وقوعه موقع المعرب، ولذلك بني فعل الأمر على السكون؛ لأنه لم يشابه المعرب في شيء ولم يقع موقعه، أما الماضي فقد خالف فعل الأمر بأن وقع موقع المعرب، فلذلك بني على حركة ولم يبن على السكون كالأمر. والتساؤل الذي يمكن أن يطرح هو: ما وجه العلاقة بين بناء الماضي على حركة وبين كونه واقعاً موقع الفعل المضارع؟، فالجواب: قد علمنا أن الأصل في الإعراب للأسماء، وأعرب المضارع لمشابهته بالأسماء، والإعراب إنما يكون بالحركات، فمصطلح الإعراب مقرون بالحركة، فلما وقع الماضي موقع المضارع أخذ منه بعض ما فيه من إعراب، وهو حركة الفتحة، إلا أنه لم يرق إلى مرتبة الإعراب، بل بقي على أصله من البناء، وبذلك يكون الماضي قد توسط الأمر، فأخذ جزءاً من أصل الأفعال وهو البناء، وجزءاً من الشبه بالمضارع فيبنى على حركة ولم يبن على السكون. وبتوجيه آخر فإن المعادلة تقول: بأن الفعل الماضي قد توسط بين قسيميه: "الفعل المضارع وفعل الأمر" فالمضارع معرب، والأمر مبني على أصل البناء وهو السكون، أما الماضي فلم يعرب، ولم يبن على السكون، وإنما نقص عن درجة الفعل المضارع لنقصان مضارعته، وزاد على فعل الأمر لما فيه من المضارعة، فلم يسكن كفعل الأمر لفضله عليه، ولم يعرب كالفعل المضارع لقصوره عنه، وبني على حركة واحدة، إذ كان المتحرك أمكن من الساكن (المصدر السابق، ٦٦).وأما كون حركة البناء الفتحة فطلبا للخفة؛ وذلك لأن الفتحة أخف الحركات، وخص بالفتح؛ لأن الفعل تقيل لفظاً ومعنى، أما من جهة اللفظ فإنه لا يوجد فعل ثلاثي ساكن الوسط بالأصالة، وأما من جهة المعنى فبدلالته على المصدر والزمان، فلما كان الفعل ثقيلاً من هاتين الجهتين اختير له أخف الحركات. ونرى أن الفعل الماضي بني على الفتح؛ ليتم التعادل والتوازن بين ثقل الفعل وخفة الفتحة، والذي يبرهن على نقل الفعل أمور؛ منها: أن الخفيف من الكلام ما قلت مدلولاته ولوازمه، والثقل ما كثر ذلك فيه، والفعل "مدلولاته ولوازمه كثيرة، فمدلولاته: الحدث والزمان، ولوازمه: الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك". ومنها: أن الفعل يدخله الحذف والسكون، فقد يحذف أوله ووسطه وآخره نحو: "يعد، وقم، واشتر" ويسكن آخره نحو: "اذهب، ولم يذهب".وكذلك نجد الزمخشري يستشهد بالآيات القرآنية كتأكيد على بناء الفعل الماضي على الفتح ومن ذلك قول الله تعالى: وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوا **أَنطَقَنَا** اللَّهُ الَّذِي **أَنطَقَ** كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أولَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (سورة فصلت :٢١). فَلَمَّا **قَضَيْنَا** عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إلا دَابَّةُ الأرض تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ(سورة سبأ :١٤). وَإِذِ **ابْتَلَى** إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖقَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ۖقَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ (سورة البقرة :١٢٤).٢-٣. علة بناء الفعل الماضي على الضم إذا اتصل به ضمير جمع، وهو واو الجماعة، ضربوا.. قاموا، قالوا هذا مبني على الضم، لماذا؟ لأن الواو لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مضموماً، إذا: هذا حال، هذا قول الجمهور: التفصيل في حال الفعل الماضي، يبنى على الفتح، ويبنى على السكون، ويبنى على الضم. رسمُوا: فعل ماض مبني على الضم، لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. ومما يجدر ذكره، أن الفعل الماضي معتل الآخر بالألف، إذا اتصلت به واو الجماعة تُحذف ألفه، وتُقدّر الضمة على الألف المحذوفة، مثل: الفنانون أنهَوا المعرضَ. أنهَوا: فعل ماضٍ مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. إذا تم استخدام ضمير الجمع للإشارة إليه وتفاعلت المجموعة بـ "واو"، فإنهم يضربون.. يقفون، ويسألون، "لماذا هذا مبني على الجمع؟"، وبما أن الواو لا يصلح لما قبله إلا إذا كان مضافا إليه، فإن التفصيل في الفعل الماضي مبني على الفتح، فهو مبني على السكون، وهو مبني على الجمع. هذا رأي الأغلبية ونظرًا لعلاقتها بـ "الواو" للمجموعة، فقد اختاروا صيغة الماضي بناءً على الحالة الجينية. "واو" هو ضمير متصل مدمج في الفاعل الاسمي. ومن المهم أن نلاحظ أنه يتم تقديم الضمة على الألف المحذوف، مثل: أكمل الفنانون العرض، عندما تمحى الأخرى بالألف إذا قالت المجموعة إنها رائعة (ابن السَّراج، ١٩٩٦: ١٥١). فعل في صيغة الماضي مبني على حالة نصب الألف التي تم إسقاطها، واو هو ضمير مرتبط مدرج في الفاعل الاسمي.قال ابن عقيل في معرض حديثه عن المعرب والمبني إن البناء على الضم والكسر يكون في الأسماء والحروف وإن البناء على الفتح يكون في الأسماء والأفعال والحروف ولكن لدينا الفعل الماضي المتصل بواو الجماعة يُبنى على الضم ام إن هذا البناء هو مجرد تعبير اصطلاحي لأن الفعل الماضي يُبنى على حذف النون ولما كان الأمر كذلك فرقوا بينهما بقولهم الماضي يُبنى على الضم والأمر المتصل بواو الجماعة يُبنى على حذف النون (ابن السراج، ١٩٩٦: ١٥٨). يرى كثير من النحاة – وهو الراجح – أن الفعل الماضي مبني على الفتح مطلقاً، وأن الضم في نحو ضربوا إنما هو حركة مناسبة للواو بعدها، وأن السكون في نحو ضربت وضربنا إنما هو تخفيف كراهة أن يتوالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفاعل بمكان الجزء من الفعل. بدليل مجيء علامة إعراب الفعل المضارع في نحو يضربون ويضربان بعد الفاعل (الواو والألف). ذهب النحاة إلى أن الأصل في الأسماء الإعراب ويبنى الاسم لمشابهته الحروف، والأصل في الأفعال البناء وأصل البناء على الفتح في الفعل الماضي، وقد يبنى على الضم إذا اسند إلى واو الجماعة. فما جاء على الأصل لم يسألوا عليه وما خالف الأصل الذي وضعوه لجأوا إلى تعليله وتأويله ليستقيم مع قواعدهم (الزمخشري، ٢٠٠٤: ٤٥). أما قولك: أم إن هذا البناء هو مجرد تعبير اصطلاحي لأن

الفعل الماضي يُبنى على حذف النون ولما كان الأمر كذلك فرقوا بينهما بقولهم الماضي يُبنى على الضم والأمر المتصل بواو الجماعة يُبنى على حذف النون (ابن بابشاذ، ١٩٧٧: ١٢١). فهذا كلام غير دقيق ذلك أن (حذف النون) علامة إعرابٍ في الفعل المضارع من الأفعال الخمسة في حالتي النصب والجزم وليس من علامات البناء. أما ما يتعلق ببناء الأمر على حذف النون فهو من باب (قياس المشابهة أو الشبه) بالأفعال الخمسة وهو من علل النحاة، وإذا أتينا إلى هذه العلة نجدها غير دقيقة وغير صائبة. وإذا تأملنا الأمثلة الثلاثة الثانية، رأينا أن الأفعال لعب، وسافر، وتعب قد اتصل آخر كل منها بواو تدل على أن الفعل صدر من جماعة الذكور، ورأينا ذلك الآخر مضموما، ولو أننا تتبعنا كلّ فعلٍ ماضٍ اتصلت به واو الجماعة لوجدنا آخره مضموماً، ومن ذلك نعلم أن الْمَاضِي يُبْنَى عَلَى الضم إِذَا جَاءَ عَلَى هذه الصورة وهو ما نرى استشهاد الزمخشري بالآيات القرآنية كتأكيد على بناء الفعل الماضي على حركة الضم ومن ذلك: إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا **وَاسْتَكْبَرُوا** عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الخياط وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ (سورة إلاعراف :٤٠). فَكَذَّبُوهُ فَأَنْجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ **كَذَّبُوا** بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ (سورة إلاعراف :٦٤). الَّذِينَ آمَنُوا **وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا** فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ واولٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ (سورة التوبة :٢٠). أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمِ **ارْتَابُوا** أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أولٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (سورة النور :٥٠) وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ (سورة النمل :٦٧). كل هذه الآيات التي احتوت على فعل ماضي مبني على العلة اتصاله بواو الجماعة (الزمخشري، ٢٠٠٣: ١٣١). وقد ذكر سيبويه علة عدم بناء الفعل الماضي على السكون بقوله: (والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم: ضرب، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فعل ولم يسكنوا آخر فعل لأن فيها بعض ما في المضارعة، تقول: هذا رجل ضربنا، فتصف بها النكرة، وتكون في موضع ضارب إذا قلت: هذا رجل ضارب، وتقول: إن فعل فعلتُ، فيكون في معنى إن يفعل افعل، فهي فعل كما أن المضارع فعل وقد وقعت مواقعها في (إن) (المصدر السابق، ٧٦)، ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ولا ما ضير من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن. فالمضارع: من عل، حركوه لأنهم قد يقولون من على فيجرونه. وأما المتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتمكن في موضع فقولك: ابدأ بهذا أول، ويا حكم)وهذا يعني ان سبب عدم بناء الماضي على السكون عند سيبويه هو لأنه شابه المضارع المعرب بأن كان يقع موقعه في النعت في نحو: هذا رجل ضربنا فوقع موقع (يضرب) و (ضارب) أو يقع موقعه في الجزاء في نحو: إن فعل فعلت، فالمعنى: ان تفعل افعل، فلما ضارع المضارع بني على الحركة، له مزية على ما لم يشبه المضارع وهو الأمر، يقول السيرافي: (رأينا الأفعال قد ترتبت ثلاث مراتب: أولها المضارع المستحق للإعراب وقد أعرب، وآخرها فعل الأمر الذي لم يضارع الاسم البتة، فبقي على سكونه. وتوسط الماضي فنقص عن المضارع وزاد على فعل الأمر بما فيه من المضارعة فلم يكن كفعل الأمر، ولم يعرب كالمضارع، وبني على حركة لما أن المتحرك أمكن من الساكن. وكانت فتحة لما أنها أخف الحركات). وقد شبه سيبويه بناء الماضي على الحركة ببناء بعض الأسماء على حركة حيث جعلت لها مزية على غير المتمكنة وهي (عل) الذي بني على حركة لأنه ضارع المتمكن فجعل مزية على غير وكذلك (أول) و (يا حكم) لأنهما متمكنان في الأصل ولكن بنيا لعلة فيبنوهما على حركة لتمييزهما من غير المتمكن أصلاً فلم يسكنوا الفعل الماضي كما لم يسكنوا هذه الأسماء. وإذا ما تتبعنا هذه العلة في كتب النحاة نجد المبرد مثلاً يقول: (فحرك آخر هذا لمضارعته المعربة وذلك أنه ينعت بها تقول: جاءني رجل ضربنا، كما تقول: هذا رجل يضربنا وضاربنا، وتقع موقع المضارعة في الجزاء في قولك: إن فعلت فعلت، والمعنى إن تفعل أفعل. فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن، ولا ما جعل من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن). ونلاحظ أن ما اعتل به المبرد هو علة سيبويه بألفاظها وأمثلتها وتشبيهاتها. ونجد أبا بكر السراج يقول: (وإنما بني على الحركة لأنه ضارع الفعل المضارع في بعض المواضع، نحو قولك: أن قام قمت، فوقع في موضع ان تقم، ويقولون: مررت برجل ضرب كما تقول: مررت برجل يضرب، فبني على حركة كما بني (أول) و (عل) في بابه على حركة وجعل له فضيلة على ما ليس بمضارع المضارع عما حصل لأول وعل أو من قبل ومن بعد فضيلة على المبنيات)، وهذه العلة كذلك لا تختلف عن علة سيبويه وما هي إلا مولدة منها.

٣. علة بناء الفعل المضارع المتصل بنوني النسوة والتوكيد مثل بناء الفعل مهما كان زمان وقوعه أحد المسائل التي ناقشها مجموع النحاة عبر تاريخ النحو الطويل ومن ذلك علة بناء الفعل المضارع المتصل بنون النسوة والتوكيد. إن بناء الفعل المضارع، المتصل بنون النسوة، أو بإحدى نوني التوكيد، فلا يرى الزمخشري أنه مبني، (لأن البناء، إنما يكون لدواع معنوية، وهذه الدواعي في الفعل أن يكون مدلول الزمن محدد المعنى، بحيث لا يتصرف في المعاني المتعددة، ولا تدخله الأزمنة الطويلة. وهذا غير قائم في الفعل المضارع، المتصل بنون النسوة (المصدر السابق، ١٢) وذهب إلى أن سبب تسكين المضارع، المتصل بنون النسوة صوتي لفظي؛ وهو توالي الحركات هذا فيما يخص الفعل المتصل بنون النسوة، وأما المتصل بإحدى نوني التوكيد، فالقول ببنائه "في رأيه" قول متهافت، والدليل عنده (أن الفعل المسند في زعمهم إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو نون إناث، أو ياء مخاطبة، متفق على أنه معرب، وليس ثمة علة ظاهرة، مقبولة عقلاً أو نقلاً، للتفريق بين هذا، وبين الفعل المسند إلى مفرد)، غير أن الدكتور الجواري اكتفى برفض القول ببناء المضارع المؤكد بالنون، ولم يفسر لنا دلالة الحركة هنا، و(كان باستطاعة الجواري أن يفسر حركة المضارع، المؤكد بالنون من قبيل النصب، الذي هو علامة فيه على تمخضه للمستقبل (الزجاجي، ١٩٩٦: ٦٩). وكان باستطاعته "أيضاً" أن يجعل نون التوكيد من الأدوات، التي تخصص المضارع بالمستقبل)وقد ذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أن علامات إعراب الفعل المضارع، تدل على معان، وذلك على النحو الآتي: – النصب: يفيد الدلالة على الاستقبال في الغالب، أو للعدول إلى معنى المصاحبة، والسببية تنصيصا– الجزم للدلالة على المضي أو الأمر، فيما عدا الشرط. – الرفع للدلالة على الزمن العام المطلق، حالاً واستقبالاً ومضياً، فالحال على نحو: ويا رجال أكرم بزيد(السامرائي، ٢٠٠٨: ٢٣)، وقد ذكر الرضي أن ما ذهب إليه الزمخشري، هو رأي الفراء، وأنه تابعه في ذلك، إذ يقول: (فقال الفراء، وتبعه الزمخشري، وابن خروف: إن (أحسن) أمر لكل أحد، بأن يجعل زيداً حسناً، وإنما يجعله حسنا كذلك، بأن يصفه بالحسن، فكأنه قيل: صفه بالحسن كيف شئت)، وقد تأثر بهذا الرأي من المحدثين الدكتور مهدي المخزومي، إذ يقول: (وأما أفعل به)، فبناء آخر مطرد، استخدم للتعجب، وبناؤه هو بناء (أفعل) في الأمر، ويبدو أن الاسم بعده ليس فاعلاً، كما زعموا، ولكنه مفعول، لازمته الباء في التعجب) (المخزومي، ٢٠٠١: ٧٨).ويرى الدكتور تمام حسان أن (أجمل) في قولنا: أجمل بالسماء، خالفة التعجب، والباء زائدة، والسماء متعجب منه، مجرور بالباء. وتابعه في هذا بعض تلامذته (يعقوب، ٢٠١٠: ١٨). وذهب الدكتور شوقي ضيف إلى أن الباء وما بعدها جار ومجرور، إذ يقول في إعراب (أكرم بالمتنبي شاعراً): (أكرم فعل أمر للتعجب، والفاعل مستتر تقديره أنت، وبالمتنبي جار ومجرور، متعلق بأكرم، وشاعراً تمييز).وأما الدكتور فاضل السامرائي، فيرى ماراه الكوفيون والزمخشري، من أن الفعل دعوة إلى التعجب، والباء زائدة، للدلالة على معنى التعجب، أو أنها للإلصاق. وعليه فالاسم بعدها مفعول به، والفاعل ضمير المخاطب المستتر، إذ يقول: (والذي يبدو أن هذه الصيغة أمر بالمشاركة في التعجب، فالفرق بين قولك: ما أحسن محمداً وأحسن بمحمد، أن الأول تعجب انفرادي، يقوله المرء متعجباً من حسن محمد، وأما أحسن بمحمد، فهو دعوة إلى التعجب من حسن محمد، فأنت تدعو غيرك ليشاركك في هذا التعجب، يدلك على ذلك تحويله إلى صورة الأمر، كما يقول الأولون، أو هو أمر حقيقة، كما يقول الآخرون، والباء في المتعجب منه قد تكون زائدة، جيء بها للدلالة على التعجب. فمعنى (أكرم بمحمد): (أكرم محمداً)، أي صفة بالكرم. ولزمت الباء للدلالة على معنى التعجب، لأن الباء كثيراً ما يؤتى بها للدلالة على التعجب (الزمخشري، ٢٠٠٤: ٥٥). أما بناء المتصل بنون النسوة فقد فسروه بأنه حمل على ما قبله من الفعل الماضي، نحو: (ذهبن وكتبن) وواضح أن تسكين الفعل الماضي حين يتصل بضمائر الرفع المتحركة، مرده إلى كراهة توالي الحركات. وهذا يصدق أيضاً على الفعل المضارع، فالتسكين إذاً لسبب لفظي صوتي، ولا علاقة له بالبناء (هارون، ١٩٦٦: ١٢/١)، لأن البناء إنما يكون لدواع معنوية، وهذه الدواعي في الفعل أن يكون مدلول الزمن محدد المعنى، بحيث لا يتصرف في المعاني المتعددة، ولا تدخله الأزمنة الطويلة. وهذا غير قائم في الفعل المضارع المتصل بنون النسوة. وأما المؤكد بالنون: فقد اختلفوا فيه، وذهب كثير منهم إلى أنه معرب على المحل، إذا ولي أداة نصب أو أداة جزم. ومما يدل على تهافت القول ببناء المؤكد بالنون، أن الفعل المسند في زعمهم إلى ألف اثنين، أو واو الجماعة، أو نون إناث، أو ياء مخاطبة، متفق على أنه معرب، وليس ثمة علة ظاهرة مقبولة عقلاً، أو نقلاً، للتفريق بين هذا وبين الفعل المسند إلى مفرد. ويزيد الأمر غرابة حين يقولون بإعراب الفعل المضارع المؤكد بالنون إذا كان قبل ذلك مسنداً إلى نون التأنيث كـ يكتبن. ذلك أنه كان قبل اتصاله بالنون مبنياً، فلما اتصلت به النون، وهي موجبة للبناء. على حد ما يزعمون – دخله الإعراب.

النتائج

وفي ختام هذه الدّراسة النّحويّة، يتم عرض النتائج كما يلي:

– فَصّلَ الزمخشري وجوه الاشتقاق في بناء العلل اللّغويّة من الأفعال (الماضي، والمضارع، والأمر) مركزًا على مصادرها في أحكامه، كما فصّل الحركات ودلالتها، على غرار ما درج عليه علماء النّحو، وأفرد لأحكام نوني النّسوة والتّوكيد مساحة وافيّة في تقديم الأحكام وحصرها.

– أكثر العلل عند الزمخشري في القياس هي علّة المضارعة، وإليها يرجع أكثر العلل، فالشيء إذا أشبه شيئاً آخر؛ أخذ حكمه، فمن استشهاد الزّمخشري عليها، إن الفعل إنما تطفل على الاسم في الاعراب بسبب المضارعة، والاسم المعرب يختزل عنه الجرّ والتّنوين لشبه الفعل، ويسمى غير المنصرف. وشبه (ما و لا) بـ (ليس) في النّفي والدّخول على المبتدأ والخبر، إلا أن (ما) أوغل.

– عدّ الزّمخشري "علّة الشّبه والمضارعة" أقوى العلل وأكثرها قياسًا، لأنّ أكثر العلل ترجع إليها، بل ذهب أبعد من ذلك إلى اعتبار الأصل في الإعراب للأسماء.

– إن الزمخشري كثير الاستشهاد بالقرآن للتأكيد على حججه النحوية وإنه قد استشهد كثيرا بالآيات القرآنية كتأكيد على بناء الفعل الماضي على الفتح.

– اتضح أن الإعراب أصل في الأسماء، وما بني منها فلعلة، وأن البناء أصل في الأفعال، وما أعرب منها فلعلة، فبني الماضي على أصل الأفعال، وتسمى هذه العلة "علة الأصل ".

– يرى الزمخشري أن بناء الفعل المضارع، المتصل بنون النسوة، أو بإحدى نوني التوكيد إنما يكون لدواع معنوية، وهذه الدواعي في الفعل أن يكون مدلول الزمن محدد المعنى، بحيث لا يتصرف في المعاني المتعددة، ولا تدخله الأزمنة الطويلة.

المصادر والمراجع

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (١٩٦٧). أسرار العربية. محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي – دمشق.

ابن السَّراج، أبو بكر محمد (١٩٩٦). الاصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، لبنان بيروت: مؤسسة الرسالة.ابن الوراق، أحمد بن عبد الله بن العباس، علل النحو (١٩٩٩). مكتبة الرشد الرياض، السعودية.ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (١٩٧٧) شرح المقدمة المحسبة، تح : خالد عبد الكريم، ط ١الكويت، الكويت: المكتبة العصرية.ابن جني، أبو الفتح عثمان (٢٠٦). الخصائص، لبنان بيروت، دار المعارف للنشر والتوزيع.ابن منظور، محمد بن مكرم (٢٠١٥). لسان العرب. بيروت: دار صادر.أبو البركات الأنباري، كمال الدين (٢٠٠٣) الأنصاف في مسائل إلخلاف بين النحويين، مصر، القاهرة، دار الكتب المصرية.الزبيدي، سعيد جاسم (١٩٩٧). القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره. دار الشروق: القاهرة.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن (١٩٩٦). الإيضاح في علل النحو، لبنان، بيروت: دار الفكر.الزمخشري، أبو القاسم (٢٠٠٤) المفصل في النحو واللغة تحقيق إبراهيم محمد. بيروت: دار المعارف.الزمخشري، أبو القاسم (٢٠٠٣) المفصل في صنعة إلاعراب، لبنان بيروت.السامرائي، فاضل (٢٠٠٨) معاني النحو. بغداد، دار الفكر للنشر والتوزيع.سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (٢٠١١). الكتاب. دار المعارف للنشر والتوزيع بيروت.

السيرافي، أبو سعيد (٢٠٠٨). شرح كتاب سيبويه. تح : احمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (١٩٦٦). أخبار النحويين البصريين، دار مصطفى البابلي للنشر، بغداد.السيوطي، جلال الدين (١٩٨٨). الاقتراح في أصول النحو، دار الكتب العلمية، بيروت.الشافعي، محمد بن عبد الرحمن (٢٠٠٤). جامع البيان في تفسير القرآن، تحقيق محمد عبد الله الهندأوي، لبنان بيروت، دار الكتب العلمية.صالح، محمد سالم (٢٠٠١). أصول النحو العربي، دراسة في فكر إلأنباري. بيروت: دار الحكمة.الطويل، السيد رزق، (١٩٩٠). الخلاف بين النحويين، دار الفضيلة، السعودية.عبد الكريم، بكري (١٩٩٩). أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، الجزائر، القاهرة، الكويت، دار الكتاب الحديث.قدارة، فخر صالح (١٩٨٩). مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه. دار إلاصل، الأردن. المخزومي، مهدي بن محمد صالح بن حسن (٢٠٠١) في النحو العربي. بيروت: دار الرائد للنشر والتوزيع.المرادي، ابن أم قاسم (٢٠٠١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق،عبد الرحمن علي سليمان، مصر، القاهرة، دار الفكر العربي.نحله، أحمد (١٩٨٧). أصول النحو العربى، دار العلوم العربية، بيروت.هارون، عبد السلام محمد (١٩٦٦). كتاب سيبويه، عالم الكتب، لبنان، بيروت.الياقوت، أحمد سليمان (١٩٨٥). علم اللغة عند الكوفيين، دار المعرقة،إلاسكندرية.يعقوب، أبو محمد (٢٠٠٤). العلل النحوية في إلافعال، دار الكتب، لبنان بيروت.يعقوب، تمام حسان (٢٠١٠). الخلاصة النحوية، القاهرة: دار الكتب المصرية.